جامعة القاهرة

كليـــــة الحقـــــوق

المسئولية الدولية لإسرائيل كسلطة احتلال في الضفة الغربية: تطبيق علي حالة المستوطنات

رسالة لنيل درجة الماجستير في الحقوق

مقدمة من

الباحث / جمال عبد الرحيم محمد متولي

تحت اشراف

الاستاذ الدكتور / محمد سامح عمرو

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي العام

كلية الحقوق – جامعة القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

"واتقوا الله ويعلمكم الله ، والله بكل شيء عليم "

صدق الله العظيم

سورة البقرة الآية ٢٨٢

اهداء.....

الي والداي

الي زوجتي

الى أبنائي محمد ونسمة وأحمد

شكر وتقدير

"كن عالما .. فان لم تستطع فكن متعلما ، فان لم تستطع فاحب العلماء ، فان لم تستطع فلا تبغضهم"

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة ، وأعاننا على أداء هذا الواجب،ووفقنا إلى انجاز هذا العمل ، أحمده عز وجل علي نعمه التي لا تعد ولا تحصي ومنٌ بها علينا فهو العلي القدير ، وأصلي وأسلم علي سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين.

وبعد فانه لايسعني بعد انجاز هذا العمل المتواضع ، الا ان اتوجه باسمي عبارات الشكر والامتنان والتقدير الي الاستاذ الدكتور الجليل / محمد سامح عمرو علي تشريفي بقبول الاشراف علي هذه الرسالة رغم مشاغله المتعددة ومسئولياته المتشعبة ، والذي كان لنصحه وتوجيهاته وارشاده عظيم الفضل في اخراج هذا العمل بصورته الحالية فجزاه الله عني خير الجزاء ومتعه بالصحة والعافية ونفع به العلم والعلماء.

كما اود ان اعــبر عن خـالص تقديـري وامتـناني للسادة اعضاء لجنة المناقشة الاستاذ الدكتور/ مفيد محمود شهاب استاذ القانون الدولي العام ورئيس جامعة القاهرة الاسبق ووزير التعليم العالى الاسبق ووزير المجالس النيابية والشئون القانونية الأسبق ، والاستاذ الدكتور/ نبيل احمد حلمي محمود أستاذ القانون الدولي العام وعميد كلية الحقوق بجامعة الزقازيق الاسبق ،علي تفضلهما مشكورين بقبولهما وتشريفهما مناقشة وحكم هذه الرسالة رغم كثرة أعبائهما ومسئوليتهما.

كما أتوجه بخالص الشكر الي كل من ساعدني في اعداد هذه الرسالة أو قدم لي يد العون حال اعدادها،وإلى كل من سقط من قلمي سهوا أهدي هذا العمل.

الباحث / جمال عبد الرحيم محمد متولي

ملخص البحث

تشكل الممارسات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية ، ومحاولاتها المحمومة لتهويد القدس ، انتهاكا خطيرا لقواعد واحكام القانون الدولي وقرارات منظمة الامم المتحدة ، ولذلك فهي تسعي لايجاد اسانيد قانونية وتفسيرات احادية الجانب لقواعد واحكام القانون الدولي والشرعية الدولية كي تنفي عن نفسها صفة الانتهاك ، وتؤسس قانونيا لممارساتها ، املا في تجنب الانتقادات التي توجه لها من قبل المجتمع الدولي.

ان الحفاظ على الحقوق الفلسطينية يستلزم تفنيد الدعاوي الاسرائيلية واثبات ضعفها وانها لا تقوم علي سند صحيح من القانون ، وفي نفس الوقت التأكيد على انطباق احكام وقواعد الاتفاقيات الدولية التي تحكم الاحتلال الحربي كاتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ ، واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

لقد تعددت المحاولات الاسرائيلية الرامية اضفاء الشرعية علي احتلالها للاراضي الفلسطينية ، واقامة المستوطنات عليها ، والبؤر الاستيطانية فيها ، لطمس هويتها بحيث تبتلعها وتضمها لاراضيها ، وهو ما يستلزم تحليل تلك المحاولات من منظور القانون الدولي ، والعمل على تعزيز الموقف الفلسطيني ودعمه للمطالب الشرعية للشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

Abstract

*** Israeli practices in the Occupied Palestinian Territories (OPT), especially in the West Bank, such as settlement building, land confiscation and house demolitions, have constituted a flagrant violation of the rules of international law. And these practices would further obstruct the peaceful solution.**

*** The Israeli side seeks to confirm the validity of these practices , to legitimize them and to evade their obligations as an occupying power. The report issued by former Israeli judge Edmund Levy in 2012, known as the Levy Committee report, was the latest Israeli legal attempt to legitimize the establishment of settlements in the West Bank, based on legal assumptions that Israel is not an occupying power in the legal sense, and that the West Bank, at any historical stage, has no stable political authority exercising sovereignty over it.**

*** Therefore, the study concentrates at addressing the Israeli legal attempts, especially the "Report of the Levy Committee", trying to analyse them and showing their agreement with the settled legal rules in international law , the rulings of international courts and resolutions of international legitimacy. The aim of that is to use the results and conclusion of the study to strengthen the Arab negotiating position in the future .**

مقدمة البحث

- جاءت الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الفترة الأخيرة، وخاصة في الضفة الغربية لتشكل خرقاً واضحاً لقواعد القانون الدولي المستقرة، وعلى رأسها عمليات البناء الاستيطاني، والاستيلاء علي الأراضي، وهدم المنازل، وهي الممارسات التي من شأنها أن تضع مزيداً من العقبات في سبيل إيجاد حل سلمي للقضية الفلسطينية، علاوة علي أنها تقوض آمال الشعب الفلسطيني في اقامة دولة مستقلة علي ارضه، ومتصلة جغرافياً، وقابلة للحياة.
- والجديد في الأمر أن الجانب الاسرائيلي يسعي – من خلال طرح قانوني يتبناه جانب من الفقه – إلى تأكيد صحة تلك الممارسات من الناحية القانونية، وإضفاء الشرعية عليها، والتنصل من التزاماته كسلطة احتلال، وقد مثل التقرير الذي صدر عن القاضي الإسرائيلي السابق "ادموند ليفي" عام ٢٠١٢ والمعروف باسم تقرير "لجنة ليفي" آخر المحاولات الإسرائيلية القانونية لاضفاء الشرعية علي إقامة المستوطنات في الضفة الغربية، من خلال الاستناد لفرضيات قانونية مفادها أن اسرائيل ليست سلطة احتلال بالمفهوم القانوني، وأن الضفة الغربية لم تحظ في أي مرحلة تاريخية بسلطة سياسية مستقرة تمارس السيادة عليها، أخذاً في الاعتبار اعتراف الأردن بعدم وجود سيادة لها على أراضي الضفة الغربية بم في ذلك القدس الشرقية عام ١٩٨٨ (قرار الأردن فك الارتباط عن الضفة الغربية وإلغاء قرار الضم في يوليو ١٩٨٨)، والترتيبات القانونية ذات الصلة بما يعرف بمعاهدة "سان ريمو" عام ١٩٢٠، وهي المعاهدة التي حددت مناطق النفوذ البريطانية والفرنسية في المشرق العربي، حيث رتبت وفقاً للادعاء الإسرائيلي حقوقاً سياسية للشعب اليهودي في فلسطين التاريخية في مقابل إعطاء السكان المحليين (العرب) حقوقاً مدنية ودينية بالأساس، الأمر الذي انعكس بوضوح كما يذهب الرأي الفقهي القانوني الإسرائيلي على اللغة التي استخدمت في صياغة صك الانتداب لاحقاً.
- بالرغم من ترحيب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بالتقرير الذي يعكس من وجهة نظره حقائق تاريخية وقانونية، إلا أنه لم يتبناه رسمياً تفادياً للانتقادات الدولية الواسعة التي كان يمكن ان تتعرض لها اسرائيل.
- لذا يستهدف البحث تناول المحاولات الإسرائيلية القانونية لاسيما "تقرير لجنة ليفي"، والعمل على تحليلها وبيان مدي اتفاقها مع القواعد القانونية المستقرة في القانون الدولي وأحكام المحاكم الدولية وقرارات الشرعية الدولية، بحيث يمكن استخدام ما سيتوصل إليه البحث في تعزيز الموقف

العربي التفاوضي مستقبلاً حفاظاً على الحق الفلسطيني وتصدياً لمخططات إسرائيلية تستهدف بالأساس التمهيد لإمكانية ضم أجزاء إضافية من الضفة الغربية، فضلاً عن ترسيخ واقع استيطاني يعزل القدس الشرقية بشكل كامل عن محيطها العربي وفقاً لما يُعرف في الأدبيات الإسرائيلية بخطة "القدس الكبرى".

المشكلة البحثية:

يتناول البحث أثر الدفع الاسرائيلي بعدم ثبوت وضعية الاحتلال في حالة الضفة الغربية على الحقوق القانونية والتاريخية للشعب الفلسطيني (الحقوق الواردة في اتفاقيات جنيف وعلى الأخص الاتفاقية الرابعة التي تستهدف حماية الأشخاص المدنيين "المحميين" الخاضعين لسلطة الاحتلال – الحق في تقرير المصير – الحق في إقامة دولة مستقلة ٠٠٠٠٠الخ)، ويتفرع عن المشكلة بعض الأسئلة الفرعية التي يمكن ايجازها فيما يلي:-

١-ما هي وجهة النظر الاسرائيلية التاريخية والقانونية للضفة الغربية؟

٢-ماهية التكييف القانوني الاسرائيلي بشأن الضفة الغربية؟ وما هي الأسانيد التي يعتمد عليها في التسويق لذلك التكييف؟ وكيفية تقييم هذه الأسانيد في ميزان القانون الدولي؟

٣-ما هي المسئولية الدولية الواقعة على اسرائيل كسلطة احتلال؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في الآتي:

١-قلة الدراسات والأبحاث التي تتناول بالشرح الأسانيد القانونية الإسرائيلية تجاه الأراضي المحتلة، حيث أن غالبية الدراسات تركز على البعدين السياسي والتاريخي أو تتبنى وجهة النظر القانونية العربية بشكل مباشر.

٢-بلورة نواة لرؤية قانونية تقوم علي فهم مغاير لنفس الأسس التي تستند عليها الرؤية الإسرائيلية.

٣-إمكانية الاستفادة من البحث في المجال العملي وتوظيفها لخدمة القضية الفلسطينية، وذلك بغرض تعزيز المنطق القانوني في مواجهة الجانب الاسرائيلي.

الإطار الزمني والموضوعي:

أولاً: الإطار الزمني:

يتناول البحث إطاراً زمنياً يبدأ من عام ١٩١٧، وهو العام الذي صدر فيه "اعلان بلفور" والذي منح اليهود الحق في إقامة وطن قومي في فلسطين، وحتي عام ٢٠١٧ للوقوف علي آخر الانتهاكات الاسرائيلية بحق السكان المحميين في الضفة الغربية.

ثانياً: الإطار الموضوعي:

يسعى البحث للوقوف على التغير الحادث في التوجهات القانونية الإسرائيلية إزاء الضفة الغربية خلال السنوات الأخيرة، وكيفية التعامل القانوني مع تلك التغيرات، في ضوء قواعد القانون الدولي المستقرة وأحكام المحاكم الدولية وقرارات الشرعية الدولية.

منهج البحث:

يعتمد البحث علي منهجين أساسيين:

<u>الأول</u>: المنهج التحليلي للعناصر المكونة للمنطق القانوني الاسرائيلي، والتي تشمل نظريات قانونية، والتزامات قانونية، ومحاولة فهمها، والتوصل لمدى انطباقها أو تماشيها مع القواعد القانونية المستقرة من عدمه.

<u>الثاني</u>: المنهج التاريخي والذي سيتم اللجوء إليه كلما لزم الأمر، حيث أن بحث الدعاوي الإسرائيلية يستلزم بالضرورة العودة لمجموعة من الأحداث التاريخية، والتي من أبرزها "اعلان بلفور"، ومعاهدة "سان ريمو"، وقرارات الانتداب الصادرة عن عصبة الأمم المتحدة وغيرها.

خطة وتقسيم البحث

فصل تمهيدي

الأراضي الفلسطينية تاريخيا وقانونيا

المبحث الأول: السياق التاريخى للاراضي الفلسطينية

- **المطلب الأول: نشأة الصهيونية الحديثة.**
- **المطلب الثاني: إعلان بلفور.**
- **المطلب الثالث: مؤتمر سان ريمو.**

المبحث الثاني: فلسطين والانتداب وقرار الجمعية العامة رقم ١٨١ ونشأة اسرائيل

- **المطلب الأول: صـــك الانتـــداب.**
- **المطلب الثاني: قرار التقسيم رقم ١٨١ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.**
- **المطلب الثالث: نشأة دولة إسرائيل وانضمامها للامم المتحدة.**

الفصل الأول

الأسانيد القانونية لإسرائيل بشأن كون الضفة الغربية أراض متنازع عليها ، ووجهة نظر القانون الدولي والشرعية الدولية

المبحث الأول: تقرير لجنة ليفي كأحد الأسانيد القانونية لإسرائيل بشأن كون الضفة الغربية أراض متنازع عليها

- **المطلب الأول: خلفية إنشاء اللجنة.**
- **المطلب الثاني: أهم عناصر التقرير.**
- **المطلب الثالث: الآراء الفقهية القانونية المؤيدة للتقرير.**

المبحث الثاني: الأراضى الفلسطينية من وجهة نظر القانون الدولى والشرعية الدولية

- **المطلب الأول: الوضع القانونى الدولى لفلسطين عند إنشاء الأمم المتحدة وحتى عام ١٩٦٧.**
- **المطلب الثاني: حقوق الشعب الفلسطينى الإقليمية بعد حرب يونيو ١٩٦٧.**
- **المطلب الثالث: إعلان الدولة الفلسطينية ١٩٨٨ واتفاقات السلام الفلسطينية الإسرائيلية.**

المبحث الثالث: الأسانيد القانونية الدالة على ثبوت صفة الاحتلال فى الضفة الغربية

- **المطلب الأول: تعريف الاحتلال الحربى، والاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية.**

- **المطلب الثاني: موقف إسرائيل من احتلالها للأراضى الفلسطينية وتفنيده.**
- **المطلب الثالث: حق الشعب الفلسطينى فى مقاومة الاحتلال وتقرير المصير كحق ثابت فى القانون الدولى.**

الفصل الثاني

المسئولية الدولية الواقعة على إسرائيل كسلطة احتلال

—

المبحث الأول: الالتزامات الدولية الواقعة على سلطة الاحتلال من خلال الاتفاقيات وأحكام المحاكم وقرارات الشرعية الدولية

- **المطلب الأول: لائحة لاهاى لعام ١٩٠٧ ، ومدي انطباقها علي الاراضي الفلسطينية.**
- **المطلب الثاني: اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ومدي انطابقها علي الاراضي الفلسطينية.**
- **المطلب الثالث: مدى التزام إسرائيل باتفاقية جنيف الرابعة، وثبوت انطباقها علي الاراضي الفلسطينية.**
- **المطلب الرابع: المسئولية الدولية الواقعة على إسرائيل كسلطة احتلال.**

المبحث الثانى: إنتهاكات إسرائيل كسلطة احتلال فى الضفة الغربية ووضع المستوطنات فى القدس

- **المطلب الأول: سياسة الطرد الجماعى والفردى وهدم المنازل.**
- **المطلب الثاني: الاستيطان الإسرائيلى فى الأراضى الفلسطينية.**
- **المطلب الثالث: الإستيطان فى القدس.**
- **المطلب الرابع: قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣٤ وآثاره، وقرار الجمعية العامة للامم المتحدة الخاص بالقدس رقم ١٠/ ٢٢ L.**

الخاتمة.

النتائج.

التوصيات.

فصل تمهيدي

الاراضي الفلسطينية تاريخيا وقانونيا

يتناول هذا الفصل استعراض وجهة النظر التاريخية والقانونية للأراضى الفلسطينية لاسيما الضفة الغربية، حيث سيتم التعرض فى المبحث الأول للصهيونية ودورها فى حشد التأييد الدولى لفكرة إقامة وطن قومي لليهود فى فلسطين، واعلان بلفور الصادر فى ٢ نوفمبر ١٩١٧، ومعاهدة سان ريمو الصادرة في أبريل ١٩٢٠، وسيتناول المبحث الثاني صك الانتداب الصادر فى يوليو ١٩٢٢، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ الصادر في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، وإعلان نشأة دولة اسرائيل وانضمامها للامم المتحدة.

المبحث الأول: السياق التاريخى للاراضي الفلسطينية[١]

تعتبر الأدبيات الإسرائيلية أن أهم حدثين فى التاريخ الحديث واللذين قادا إلى إنشاء الوطن القومى لليهود ، إنشاء الصهيونية الحديثة واعلان بلفور [٢]وهو ما سيتم عرضه في المطلبين التاليين :-

المطلب الأول

نشأة الصهيونية الحديثة

كان لظهور تيودور هرتزل الصحفى النمساوى الفضل الأول فى تنظيم الحركة الصهيونية بشكلها الحديث والإعلان عنها وجعل منها حركة سياسية تسعى لتحقيق هدفين، أولهما مواجهة ما سماه التيار المعادى للسامية فى مختلف أنحاء العالم، وثانيهما تحقيق أمل إنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين، وقد استغل فى ذلك قضية دريفوس الشهيرة فى فرنسا والذى كان يعمل ضابطاً بهيئة الأركان الفرنسية، واتهم فى عام ١٨٩٤ بإفشاء الأسرار العسكرية الفرنسية إلى الألمان وحكم عليه بالإعدام، إلا أنه بُرئ بعد ذلك بعامين، وقد نشط هرتزل بعد حادث دريفوس، وما رآه من اتهام اليهود فى شخص دريفوس[٣].

---

[١] دخلت فلسطين تحت الحكم العثماني عام ١٥١٦ م ،وقد قسمت إلى خمسة مناطق تسمى سناجق هي سنجق القدس وغزة وصفد ونابلس واللجون، وكانت جميعها تابعة لولاية دمشق، ولكن كان الحكم إلى حد بعيد في أيدي السكان المحليين.

[٢] أنظر:

Eli E. Hertz, Mandate for Palestine: The Legal Aspects of Jewish Rights to a National Home in Palestine, Myths and Facts, Inc. , 2007. p.4

[٣] انظر : د. حسن صبري الخولي، فلسطين بين مؤامرة الصهيونية والاستعمار، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٩٨٦، ص٩.

بلور هرتزل فى كتابه "الدولة اليهودية" الذى نشره فى عام ١٨٩٦ بمعتقداته ذات الصلة بما أسماه القضية اليهودية، حيث أشار إلى دقة وضع اليهود فى الدول التى يقطنونها، وتعرض لمعاناتهم فى أعمالهم وفقدهم حقوقهم القانونية فى الترقى للوظائف الأعلى سواء فى الجيش أو الحكومة أو القطاع الخاص[١]. وقد وضع هرتزل الخطة اللازمة لإنشاء وطن لليهود واصفاً إياها بالبساطة فى التصميم والتعقيد فى التنفيذ، مشيراً إلى أن تلك الخطة سيتم تنفيذها بواسطة مؤسستين الوكالة اليهودية والشركة اليهودية[٢].

وقد حدد هرتزل دور كلا الوكالتين، فالوكالة اليهودية ستقوم بتنفيذ الأعمال التحضيرية فى مجال العلوم والسياسة، بينما ستقوم الشركة اليهودية بتنظيم الأعمال والتجارة فى الدولة الجديدة.[٣]

تساءل هرتزل هل يتعين اختيار فلسطين أم الأرجنتين كأرض مقترحة لإقامة وطن قومى لليهود عليها؟ مشيراً إلى أن ذلك يجب أن يتحدد من خلال الرأى العام اليهودى، مستعرضاً مزايا كل منهما فالأرجنتين تعد واحدة من الدول الأكثر خصوبة وتمتد أراضيها لمساحات شاسعة وعدد سكانها محدود، منوهاً إلى أن الجمهورية الأرجنتينية ستحصل على مزايا معتبرة مقابل التنازل عن جزء من أراضيها لليهود، أما فلسطين فإنها تعد الوطن التاريخى الذى لا ينسى أبداً، وشدد على ضرورة أن تبقى الدولة اليهودية متواصلة مع أوروبا التى ستضمن وجودها[٤].

لقد شكلت الصهيونية مثالاً كلاسيكياً لدور القومية فى إعادة بناء الأمم ، ومع ظهور هرتزل تطورت القضية اليهودية وتحولت من مشكلة دينية واجتماعية إلى مشكلة قومية، تنص على أن اليهود أمة مثل باقى الأمم تحتاج لدولة ذات سيادة، وهو ما شكل دافعاً لهرتزل لدعم المقترح البريطانى فى عام ١٩٠٣ لتوطين اليهود فى أوغندا تحت العلم البريطانى، مبرراً قبوله هذا بالبرجمانية السياسية، حيث سيكون رفض المقترح من قبيل عدم الحكمة السياسية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن القبول به سيسهم فى إمكانية تحقيق وإدراك إنشاء الدولة اليهودية فى فلسطين، وبالتالى فإن قبول ملاذ مؤقت لليهود فى أوغندا يعد تدبيراً طارئاً، ولايمكن تفسيره على أنه تخلى عن الوطن الأم في فلسطين[٥].

---

[١] أنظر:
Theodor Herzl, The Jewish State, the American Zionist Emergency Council, 1946, p16

[٢] أنظر: تيودر هيرتزل ، الدولة اليهودية ، ترجمة محمد فاضل ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ،سبتمبر ٢٠٠٧ ، ص ٦٣.

[٣] أنظر: المرجع السابق ، ص ٦٤.

[٤] أنظر: المرجع السابق ، ص,٦٦

[٥] أنظر:
Moshe Maor, the History of Zionism, Jewish Virtual Library, May 2009 , pp. 1-3

وفى سبيل خلق جهاز مركزى للإشراف على توجيه الحركة الصهيونية إلى هدفها نجح هرتزل فى عقد مؤتمر بازل بسويسرا فى ٢٩ أغسطس ١٨٩٧ ضم ٢٠٠ مندوباً من سبعة عشر دولة، تم خلاله استعراض خطة هرتزل لإنشاء وطن قومى لليهود وفقاً للقانون العام، وقد أوصى المؤتمر ببعض الإجراءات التى رآها محققة لتلك الغاية وبلورها فيما يلى[١]:-

١- العمل بكافة السبل المناسبة على تعزيز توطين المزارعين والحرفيين والمصنعين اليهود فى أرض إسرائيل.

٢- العمل على توحيد وتنظيم اليهود بكافة الوسائل المحلية والدولية المناسبة بما يتماشى مع قانون كل دولة.

٣- توطيد وتعزيزالإدراك القومى والمشاعر القومية اليهودية.

٤- اتخاذ الخطوات التحضيرية للحصول على موافقة الحكومات لتحقيق أهداف الصهيونية.

ثم توالت المؤتمرات الصهيونية والتى كان أبرزها المؤتمر الخامس الذى عقد فى بازل فى عام ١٩٠١ وقرارإنشاء صندوق وطنى يهودى يتم من خلاله جمع تبرعات لشراء الأراضى فى فلسطين[٢].

استطاعت الحركة الصهيونية تنظيم أهدافها من خلال المؤتمرات التى عقدت بصفة شبه دورية لرسم الخطوط العريضة للمخططات الصهيونية ووضع دستور للسلوك اليهودى، ورغم يقين الصهيونية أن الوصول إلى الاستيطان فى فلسطين ليس طريقاً سهلاً لعدة أسباب منها: أن اليهود فى العالم لم يكونوا مستعدين ولا راغبين فى النزوح عن مواطنهم فى أوروبا وغيرها من دول العالم الي فلسطين، ورفض السلطان العثمانى لفكرة مساعدة اليهود فى الهجرة إلى فلسطين، ومقاومة أهل فلسطين والدول المحيطة بها لهذه الفكرة، ورغم هذه الصعاب إلا أن الصهيونية استطاعت أن تستغل الظروف المحيطة بالمنطقة العربية، والنفوذ البريطانى فى تحقيق حلمها فى أرض الميعاد.[٣]

بينما كانت الحرب العالمية الأولى علي أشدها، وبات إنحلال الإمبراطورية العثمانية وشيكاً، وقعت إنجلترا وفرنسا فى ١٦ مايو ١٩١٦ اتفاقية سايكس / بيكو السرية – التى تم الكشف عنها بعد الثورة الروسية فى عام ١٩١٧ – التى مزقت المشرق العربى إلي مناطق أخضعتها لإدارة هاتين الدولتين، وقد نصت المادة الثالثة

---

[١] أنظر:

First Zionist Congress and Basel Programme, Jewish Virtual library,2000, p.2.

[٢] أنظر:

First to Twelfth Zionist Congress, The Pedagogic Center, The Department for Jewish Zionist Education, The Jewish Agency for Israel, 2000,p.3

[٣] أنظر: إيناس جبر أحمد، الصراع العربي الإسرائيلي في إطار قواعد القانون الدولي، مجلة الحقوق للبحوث القانونية الاقتصادية، العدد الأول، القاهرة ، ٢٠٠٧، ص ٤٤٨-٤٤٩.

من الاتفاقية على:"أن تنشأ إدارة دولية فى المنطقة السمراء" فلسطين يعين شكلها بعد استشارة روسيا، بالاتفاق مع بقية الحلفاء وممثلى شريف مكة ، وقد جاء اتفاق الدولتين على تدويل فلسطين حتى لا تكون نقطة خلاف، حيث اعتبرتها بريطانيا خطاً دفاعياً لقناة السويس من الوجود الفرنسى فى سوريا ولبنان وبتوقيع تلك الاتفاقية تنكرت بريطانيا لكل الوعود التى قطعتها على نفسها تجاه قيادة الثورة العربية.[١]

جاءت الاتفاقية مناهضة للتأكيدات التى عبرت عنها بريطانيا فى المراسلات المتبادلة بين هنرى مكماهون المندوب السامى البريطانى فى مصر، والشريف حسين بن علي أمير مكة خلال عامى ١٩١٥ و١٩١٦، فقد طالب الشريف حسين باستقلال البلدان العربية، وحدد بالتفصيل حدود الأقطار العربية التى شملت فلسطين كلها بوضوح، وأكد مكماهون أن بريطانيا العظمى على استعداد للاعتراف باستقلال العرب فى جميع المناطق الواقعة داخل الحدود التى طلبها شريف مكة.[٢]

وقد كتب توماس إدوارد لورانس (لورانس العرب) قائد ومستشار فى الجيش البريطانى عن وعود بريطانيا للعرب فى كتاب أصدره بعد الحرب بعنوان (أعمدة الحكمة السبعة) " إن قصة الثورة العربية من أولها لآخرها ليست سوى قضية حياة أو موت بالنسبة للعرب، أما نحن فقد تبنيناها حباً لأنفسنا، أو على الأقل طمعاً بكسب مستقبل، ولم يكن فى مقدورنا تحاشى ذلك إلا بخداع أنفسنا فيما نشعر ونحس به من دوافع[٣] ، وفى موضع آخر يقول "لو قيض للحلفاء أن ينتصروا فإن وعود بريطانيا للعرب لن تكون سوى حبر على ورق، ولو كنت رجلاً شريفاً وناصحاً أميناً لصارحتهم بذلك، وسرحت جيوشهم وجنبتهم التضحية بأرواحهم فى سبيل أناس لا يحفظون لهم الا ولا ذمة" وقوله "أما الشرف فقد فقدته يوم أكدت للعرب بأن بريطانيا ستحافظ على وعودها"[٤].

---

[١] أنظر: الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين ، المجموعة الأولي ١٩١٥-١٩٤٧ ،جامعة الدول العربية، القاهرة،.١٩٥٧

[٢] أنظر: الحسين – مكماهون (مراسلات) الموسوعة الفلسطينية ، ١٩ مارس ٢٠١٤

[٣] أنظر: توماس إدوارد لورنس، أعمدة الحكمة السبعة، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، الطبعة الاولي، بيروت، ١٩٦٣، ص ٣٨٩.

[٤] أنظر: المرجع السابق، ص ٣٨٩.